Journal of Islamic Sciences (JIS) • Vol 6, Issue 5 (2023) • P: 37 - 23
https://journals.ajsrp.com/index.php/jis
ISSN: 2664-4347(Online) • ISSN: 2664-4339 (Print)

The relationships between Fatimah, the daughter of prophet Mohammed peace be upon him, and Abu Baker and Omar, may God be pleased with them all

Dr. Hadi Qaed Alhabardi
Ministry of Education | KSA

Received: 23/07/2023
Revised: 04/08/2023
Accepted: 18/09/2023
Published: 30/12/2023

* Corresponding author: hadi43267@gmail.com

Citation: Alhabardi, H. Q. (2023). The relationships between Fatimah, the daughter of prophet Mohammed peace be upon him, and Abu Baker and Omar, may God be pleased with them all. *Journal of Islamic Sciences, 6*(5), 23 – 37. https://doi.org/10.26389/AJSRP.B230723

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Those events that occurred in the era of the advent of Islam had great importancee and consequently strong influence on what followed them in terms of intellectual transformations and the emergence of different doctrines. Among those events was the relationship of Fatima, the daughter of prophet Mohammed peace be upon him, with Abu Baker and Omar, may God be pleased with them all. Using the historical - critical method, the scholar tries to question the historical suspicions which occurred repeatedly in Sunni and Shiite recourses concerning the bad relationship between them. Among the most important suspicions are the relationships between their families before and during Hijra (migration), the proposals of Abu baker and Omar to Fatimah, their roles in her marriage to Ali، her refusal to pledge allegiance to Abu Baker, the suspicious claims of harming her, the inheritance of her father's legacy, her anger, her abandoning Abu Bakr, the type of the relationships they have together and finally the reasons for her burial at night after her death. The research concluded that their relationship wasn't hostile but rather was characterized by mutual respect, friendliness and appreciation.

Keywords: Fatimah, Abubakr, Omar, Sunni, Shiite.

العلاقات بين فاطمة ابنة الرسول ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم
– عرض ونقد –

الدكتور / هادي قاعد الحبردي
وزارة التعليم | المملكة العربية السعودية

المستخلص: كان لتلك الأحداث التي حدثت في عصر صدر الإسلام وما بعده أهمية كبيرة في التحوّلات الفكرية، ونشوء المذاهب المختلفة، ومن تلك الأحداث علاقة فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم بأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم جميعًا، ويحاول الباحث الرد على الشبهات التاريخية التي تردّدت في المصادر السنية والشيعية عن سوء العلاقة بينهم؛ من خلال المنهج التاريخي النقدي. ومن أهمها العلاقات بين آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم وأسرة أبي بكر رضي الله عنه قبل الهجرة وفي أثنائها، وخِطبة أبي بكر وعمر لها، ودورهما في تزويجها بعلي، وموقفها من بيعة أبي بكر، وشبهة إيذائها، وميراثها من تركة والدها، وغضبها، وهجرها لأبي بكر، ونوع العلاقات بينهم، وأسباب دفنها ليلًا. وتوصّل البحث إلى أن العلاقة بينهم لم تكن عدائية، بل كانت تتميّز بكثير من الودّ والاحترام والتقدير.

الكلمات المفتاحية: فاطمة، أبو بكر، عمر، السنة، الشيعة.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخرين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن رسوله صلى الله عليه وسلم، فقال: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾[1]، فتبيّن هذه الآية العظيمة أن جميع ما أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة وصحيح، وأنه من عند الله؛ وعليه فإن ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم من أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في الجنة هو صحيح ووحي من الله سبحانه، لحديث أبي موسى الاشعري رضي الله عنه: "**بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم من حائط المدينة، وهو متكئ يركز بعود معه بين الماء والطين، إذا استفتح رجل. فقال "افتح. وبشره بالجنة" قال فإذا أبو بكر. ففتحت له وبشرته بالجنة. قال: ثم استفتح رجل آخر. فقال "افتح وبشره بالجنة" قال فذهبت فإذا هو عمر. ففتحت له وبشرته بالجنة،...إلى أخر الحديث**" [2].

وفي المقابل حذّر الرسول صلى الله عليه وسلم من إيذاء ابنته فاطمة رضي الله عنها، فقال: "**إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها**"[3]، كما أن الله سبحانه وتعالى حذّر من إيذاء الرسول صلى الله عليه وسلم، فقال في محكم آياته: ﴿**وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ**﴾[4]، وقال أيضًا: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا**﴾[5].

وكذلك بيّن رسول الله صلى الله عليه وسلم لصحابته الكرام أنه لا يؤمن أحدهم حتى يقدّم حبّه على غيره؛ "**لا يؤمن عبد (وفي حديث عبد الوارث الرجل) حتى أكون أحب إليه من أهله وماله والناس أجمعين**" [6]، ولذا أحبّ الصحابة رضي الله عنهم جميعًا رسولَ الله صلى الله عليه وسلّم، بل بلغ من حبهم له أن قدّموا قرابته صلى الله عليه وسلم على قرابتهم، فقال أبو بكر رضي الله عنه: "**والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إليَّ أن أصل من قرابتي**"[7].

وإن أولى الناس من قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحبّ والرعاية والاهتمام هي فاطمة وأبناؤها وزوجها رضي الله عنهم، لمكانتهم من قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبّهم له.

مشكلة البحث:

- ما مدى صحة تلك الروايات التاريخية ثمة روايات تاريخية تبيّن أن العلاقة بين فاطمة ابنة الرسول والشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم يشوبها بعض الفتور، وخاصةً بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم؟
- ما موقفنا من هذه المصادر التاريخية وغيرها مما له صلة بنقل الحدث التاريخيّ مهمّة عند المتلقي، فهي تنقل ما جرى في تلك العصور السابقة. وتتأكّد أهمية المصدر التاريخي بما يحتويه من معلومات تاريخية، وخاصة ما يتعلّق بتاريخ صدر هذه الأمة وأحداثها البكر؟ ـ ومن أبرز تلك المصادر التي اعتنت بالخبر التاريخي تاريخ الطبري، إذ يكتسب أهميته من أن مؤلفه من أبرز علماء أهل السنة؛ ولكنه على الرغم من أهمية كتابه وأمانته وتحرّيه، ونقله الخبر بالسند ليتسنّى معرفة صحته من ضعفه؛ إلا أنه حذّر متلقيه من بعض الأخبار التي وردت فيه، فقال: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم إنه لم يؤتَ في ذلك من قِبلنا، وإنما أتى من قِبل بعض ناقليه إلينا، وإنّا إنّما أدّينا ذلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا"[8]، ومن تلك الأخبار التي أوردها الطبري وغيره من المؤرخين بعض الأحداث التاريخية التي حدثت بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وما جرى لفاطمة رضي الله عنها ـ

هدف البحث: يهدف البحث إلى الإجابة عن الاسئلة التالية:

- ما مدى صحّة الأخبار التي تحدّثت عن تعرُّض فاطمة رضي الله عنها للظلم من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟
- ما موقف الباحث تجاه تلك الأخبار غير الصحيحة؟
- هل هذه الاخبار صحيحة؟ وكيف كانت العلاقة بينهم رضي الله عنهم؟

---

(1) سورة النجم، الآيتان: 3، 4.

(2) مسلم، الصحيح، 4: 1867، ح: 2403.

(3) مسلم، الصحيح، 4: 1903، ح: 2449.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 53.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 57.

(6) مسلم، الصحيح، 1: 67، ح: 44.

(7) مسلم، الصحيح، 3: 1380، ح: 1759.

(8) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، 1: 8.

- استجلاء الحقيقة التاريخية لتلك الأحداث التاريخية؟

الباحث فرضية تعتمد على عدم التسليم بصحة هذه الأخبار التاريخية، وهو ما يستلزم دراستها دراسةً نقديةً، لبيان وجهة نظر أهل السنة في تلك العلاقة.

أهمية البحث:

تكتسي دراسة هذا الموضوع ونظائره أهميته البالغة من أنه يتناول قضايا خلافية لها روايات تاريخية متعددة خلال تلك الحقبة، ومن أن تلك الروايات قد بنيت عليها مواقف مذهبية وفكرية مختلفة. وكذلك تنضاف إلى أهمية البحث أهمية أخرى تتجلّى في محاولته استجلاء الأسباب الحقيقية لتلك الروايات، ودراستها، وبيان دورها في مواقف الفِرق والمذاهب.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي الاستقرائي، الذي يقوم على جمع الروايات التاريخية من مصادرها، وعرض الآراء المختلفة، ودراستها دراسةً نقديةً للوصول إلى نتائج موضوعية بناء تلك الروايات.

كما يسلك البحث منهجًا استدلاليًّا لمرويات أهل السنة، ولكن ليس من منهجه الاستدلال بالاتجاهات الفكرية المخالفة للاتجاه السني، ولا الاستدلال بالروايات الضعيفة. لكنه قد يستعين بها للاستدلال على بيان إثبات رواية تاريخية أو نفيها، وخاصةً مصنّفات الاتجاهات الفكرية الأخرى.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث، بحسب علمه على دراسة متعمّقة تطرّقت لهذا الموضوع بدراسة استدلالية نقدية؛ مما دفع بالباحث إلى سبر أغوار ذلك الموضوع، وهنالك دراسات سابقة تناولت سيرة فاطمة رضي الله عنها، ومنها:

دراسة إبراهيم بن عبد الله المديهش، "فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم سيرتها -فضائلها -مسندها رضي الله عنها: دراسة حديثية موضوعية، الرياض: دار الآل والصحب الوقفية، 1440هـ".

وهي دراسة تهتمّ بدراسة سيرة فاطمة رضي الله عنها، وفضائلها، ومسندها، وذريتها، وقضايا تاريخية توثيقية كثيرة. خلاف هذا البحث الذي يهتم بالعلاقات بينها وبين الشيخين رضي الله عنهم، ونوع تلك العلاقة، وعلى الرغم من ذلك فقد أفاد البحث الحالي منها في دراسة بعض الجوانب التي تتعلّق بعلاقتها بهم رضي الله عنهم.

خطة البحث: رأى الباحث أن يجعل دراسة البحث وفق التقسيم الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، والمنهج المتبع، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: التعريف بفاطمة بنت الرسول رضي الله عنها.

المبحث الأول: كيفية هجرتها، ومع من هاجرت.

المبحث الثاني: الروايات التي تطرّقت لخِطبة أبي بكر وعمر لها، وأسباب عدم تزويجهما، ودورهما في تزويج علي بفاطمة رضي الله عنهم جميعًا.

المبحث الثالث: موقف فاطمة رضي الله عنها من بيعة أبي بكر رضي الله عنه بالخلافة، وهل بايعته، أم كان لها موقف مختلف؟

المبحث الرابع: الروايات التي أشارت إلى إيذاء فاطمة رضي الله عنها وعَرضها، وهل وقع إيذاؤها حقًّا؟

المبحث الخامس: هل لفاطمة رضي الله عنها ميراث من تركة والدها الرسول صلى الله عليه وسلم.

المبحث السادس: غضب فاطمة رضي الله عنها، وهل اللفظة التي وردت في الصحيح مدرجة، أم هي في أصل الحديث؟

المبحث السابع: حقيقة هجر فاطمة لأبي بكر، وهل صحّ هذا الهجر؟ وما الأقوال في ذلك؟

المبحث الثامن: نوع العلاقات التي كانت بين فاطمة وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم، سواء في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم وبعدها.

المبحث التاسع: أسباب دفن فاطمة رضي الله عنها ليلًا، وهل علم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما بذلك، ومن الذي صلى عليها؟

الخاتمة: تضمّنت أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث.

التمهيد: التعريف بفاطمة بنت الرسول رضي الله عنها:

هي فاطمة بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. والدتها خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، ولدت فاطمة في مكة المكرمة، وقريش تبني البيت، قبل البعثة بخمس سنين[9]. زوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولها من الأولاد: الحسن، والحسين، ومحسن، وأمّ كلثوم، وزينب[10]. تكنى بأمّ أبيها، وأم الحسنين[11]، وتكنّى أيضًا بأم الحسن[12]، وسمّيت أيضًا بالبتول، لانقطاعها عن نظائرها في الحسن والشرف. ويقول ابن العربي: إن هذا اللقب أحدثته الشيعة[13]. وعلى الرغم من ذلك وُجِدَ اللقب في المصادر السنية، إضافة إلى لقبها الآخر "الزهراء"[14].

ذكرت المصادر أسماء أول من أسلم من الرجال والنساء، وتضمّنت الخلاف فيمن سبق إلى الإسلام. أما بنات الرسول صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تلك المصادر سبقهن إلى الإسلام؛ لأن الطفل يتأثّر بوالديه، فلا بدّ أنهنّ قد تأثّرن بوالديهن فأسلمن تلوَ البعثة مباشرةً، وقد أشار أحد المصادر إلى هذا فقال: لا شكّ في تمسّكهن رضي الله عنهن قبل البعثة بهديه وسيرته صلى الله عليه وسلم، وأشار أيضًا في موضع آخر إلى سبقهن إلى الإسلام بعد إسلام أمهنّ خديجة رضي الله عنها. وأما فاطمة رضي الله عنها فقال عن إسلامها: لا يُسأل عنها لصغرها، وختم حديثه بقوله: والحاصل أنه لا يحتاج للنصّ على سبقهنّ للإسلام؛ لأنه معلوم هذا [15].

المبحث الأول: هجرة فاطمة رضي الله عنها:

قد يقول قائل إن هذا المبحث لا يفصح عن العلاقة بينهم رضي الله عنهم، وإنما كانت هجرتها رضي الله عنها مع آل أبي بكر بحكم هجرة أبي بكر رضي الله عنه مع أبيها صلى الله عليه وسلم، وإنما توثّقت العلاقة بينهم رضي الله عنهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وقد يكون لهذا التساؤل وجهة نظر؛ ولكن هذه الهجرة تبيّن مدى ترسُّخ العلاقة بين البيتين قبل الهجرة وبعدها[16].

ثمة رواية تاريخية تبيّن أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هاجر ومعه الفواطم[17]؛ وفاطمة رضي الله عنها هي إحدى هؤلاء الفواطم[18]، ولكن هذا المصدر لم يوضّح ما إذا كانت فاطمة ابنة الرسول من ضمنهنَّ.

وفي المقابل أورد باحث عددًا من الروايات تبين أن هجرتها مع آل أبي بكر رضي الله عنه[19]. وهنالك رواية شيعية تبيّن أن عائشة وفاطمة رضي الله عنهما هاجرتا معًا[20]، وهذه الرواية تبيّن قوة العلاقة بين فاطمة وآل أبي بكر ومتانتها.

المبحث الثاني: خِطبة فاطمة رضي الله عنها:

يعدّ الزواج والمصاهرة بين الناس دليلًا على قوة العلاقة بين الأسر، أو لتقويتها وترسيخها. ولكن قد يتقدّم رجل لخِطبة امرأة فترفضه، وليس هذا دليلًا على كرهها للخاطب، ولا بغضه، أو حطًّا من قدره ومكانته؛ بل قد تكون هنالك أسباب لهذا الرفض. وثبت في المصادر أن النبي خطب أم هانئ وردّته، فقالت: "**يا رسول الله، إني قد كبرت، ولي عيال". فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير نساء ركبن» ثم ذكر بمثل حديث يونس غير أنه قال «أحناه على ولد في صغره»**[21]، وقد تستمرّ العلاقة بين تلك الأسرتين بعد رفض تلك الخِطبة، وهذا كثير في حياة الناس منذ القدم.

---

(9) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 8: 16.

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 2: 119.

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 2: 119.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، 751.

(13) ابن العربي، أحكام القرآن، 4: 332.

(14) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، 6: 141؛ شيبة الحمد، فقه الإسلام «شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام»، 6: 196.

(15) الزرقاني، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، 1: 460.

(16) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 8: 49 ،50.

(17) الفواطم: هن أربع: فاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، وفاطمة بنت أسد، وفاطمة بنت حمزة، وفاطمة بنت عتبة زوج عقيل بن أبي طالب. القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، 2: 156.

(18) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 8: 49 - 50.

(19) المديهش، فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم: سيرتها - فضائلها - مسندها رضي الله عنها: دراسة حديثية موضوعية، 1: 150 - 160.

(20) المجلسي، بحار الأنوار، 10: 523 - 526.

(21) مسلم، الصحيح، 4: 1959، ح: 2527.

وقد خطب فاطمةَ رضي الله عنها الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ولم يزوّجهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب صغر سنّها[22]، ولم يؤثّر رفضه لهما في استمرار العلاقة بهما، فقد تزوّج الرسول صلى الله عليه وسلم بابنتهما عائشة وحفصة رضي الله عنهما.

ولكن هل كان رفض الرسول صلى الله عليه وسلم تزويج فاطمة رضي الله عنها لصغر سنّها، بينما تزوّج هو بعائشة بنت أبي بكر رضي الله عنهما وهي صغيرة السنّ، طعنًا في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؟

هذا ليس طعنًا فيهما رضي الله عنهما، وليس معيبًا لهما عدم تزويجهما، فقد دلّت الأحاديث على عمق العلاقة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الشيخين رضي الله عنهما، وعُلّل قوله صلى الله عليه وسلم: "إنها صغيرة" بـ"أن الموافقة في السنّ أو المقاربة مرعية لكونها أقرب إلى المؤالفة، نعم. قد يترك ذاك لما هو أعلى منه، كما في تزويج عائشة رضي الله تعالى عنها، والله تعالى أعلم"[23].

ولكن ذلك لم يؤثّر في قوة العلاقة وعمقها بينهما وبين الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد استمرّت هذه العلاقة الودية في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ بل وبعد وفاته؛ فقد تزوّج عمر بن الخطاب بأمّ كلثوم بنت فاطمة رضي الله عنهم؛ فلا يعقل أن ابنة فاطمة وعلي رضي الله عنهما، وجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم، تتزوّج من رجل يكنّ لأمها كرهًا أو بغضًا[24].

حاول الاتجاه الشيعي نفي وقوع هذه الزيجة، بإيجاد مخرج لها بالقول: إن عليًّا رضي الله عنه أمر جنية فتمثّلت في صورتها، فتزوّجها عمر رضي الله عنه، وتراه تارة أخرى يقول: إنه مات قبل الدخول عليها رضي الله عنها، وتراه يقول أيضًا: زوّجها العباس بعد مدافعة كثيرة، وامتناع شديد من علي رضي الله عنهما[25]؛ ولكنه لم يستطع إنكار العلاقة الزوجية، حتى وإن أورد روايات متعددة؛ غير أنها تدور في فلك واحد هو زواج عمر بن الخطاب منها رضي الله عنهما.

والجدير بالذكر أن الاتجاه الشيعي أثبت وجود علاقة للشيخين رضي الله عنهما في تزويج فاطمة بعلي رضي الله عنهما[26]؛ ومع عدم الجزم بصحة روايات الاتجاهات الفكرية الأخرى، فإن ذلك لا يمنع من إثبات هذه العلاقة وفق المصادر المعتبرة عند تلك الاتجاهات الفكرية.

المبحث الثالث: موقف فاطمة من بيعة أبي بكر:

الخلافة من الموضوعات التي كان لها ما بعدها من تحوّلات فكرية، وخلاف بين الاتجاهات الفكرية؛ إذ يذهب أهل السنة إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعيّن أحدًا من الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعينه بالخلافة، فيما يذهب الاتجاه الشيعيّ إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم عيّن عليًّا بن أبي طالب رضي الله عنه خليفةً له[27].

ولو أخذنا برأي الاتجاه الشيعي بأن عليًّا رضي الله عنه قد عيّن بالخلافة، فلماذا لم تؤيّد فاطمة رضي الله عنها موقف زوجها عليّ بتعيينه بالخلافة؟ وما موقفها من بيعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه؟ وما موقف زوجها عليٍّ من بيعة الصديق رضي الله عنهما؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تبيّن العلاقة بينهم في هذه القضية.

بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم بويع أبو بكر الصديق رضي الله عنه بالخلافة، ولكن ما يهمّنا هو موقف فاطمة رضي الله عنها من هذه البيعة، فقد توصّل أحد الباحثين بعد أن عرض روايات تاريخية إلى أنه لم يرد عند أهل السنة أي رواية عن موقف فاطمة رضي الله عنها من مبايعة أبي بكر رضي الله عنه أو معارضتها له، ولكن ابن شبّة روى أنها قالت لأبي بكر: "يا خليفة رسول الله"[28].

أمّا الروايات التي تبيّن موقفها الرافض لخلافة الصديق رضي الله عنه فهي روايات ذات هوى شيعيّ، ولم يثبت عند أهل السنة منها شيء، ولو كان ذلك حقيقةً لذكرته المصادر التاريخية والحديثية وغيرها أو أشارت إليه[29]؛ ومما يؤيّد ذلك مطالبة فاطمة رضي الله عنها بميراثها، دون مطالبتها بحقّ زوجها الشرعيّ، فكيف لابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تترك أمرًا شرعيًّا، وتطلب أمرًا دنيويًّا؛ فلا يعقل منها ذلك!

كما أن في ذهابها إلى أبي بكر رضي الله عنه ومطالبته بميراثها اعترافًا بأنه وليّ الأمر، وهو ما يتضمّن الاعتراف بخلافته؛ إذ لو كان لزوجها حقّ شرعيّ لما ذهبت إلى أبي بكر، بل ربما دعت الصحابة رضي الله عنهم لاتخاذ موقف ضدّ أبي بكر رضي الله عنه.

---

(22) النسائي، المجتبى من السنن، 6: 62، ح: 3221؛ الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، 6: 987.

(23) السندي، حاشية السندي على سنن النسائي، 6: 62.

(24) المجلسي، بحار الأنوار، 9: القسم: الأول، 523 - 526.

(25) المجلسي، بحار الأنوار، 9: القسم: الأول، 523 - 526.

(26) المجلسي، بحار الأنوار، 10: 69 - 70.

(27) المجلسي، بحار الأنوار، 9: القسم الأول: 516.

(28) ابن شبة، تاريخ المدينة، 1: 198.

(29) المديهش، فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، 4: 514 – 520.

وأما موقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه من بيعة أبي بكر رضي الله عنه فقد وقع الخلاف فيه هل تقدّم أم تأخّر، فقد ورد أن عليًّا بايع مع الناس، فذكر ذلك أبو سعيد الخدريّ رضي الله عنه[30]. أما الشيعة فقال بعضهم إنه بايع بعد أربعين يومًا[31]؛ والخلاف في تاريخ بيعته يدلّ على تقدّمها، وإن تأخّر فلم يكن تأخُّره مجاملة لزوجه فاطمة رضي الله عنها، فإن عليًّا رضي الله عنه من المشهود لهم بالشجاعة وقول الحقّ، فلو كان له حقّ شرعي فلن يجامل أو يداهن فيه أحدًا.

وفي الخلاف في تأخُّر بيعته أيضًا إيحاء بعلم فاطمة رضي الله عنها بذلك؛ إذ في العرف أن الزوجين يعرف أحدهم أسرار الآخر. والسنّة المطهّرة توضّح ذلك، فقد أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم زوجه عائشة رضي الله عنها بمعرفته ما إذا كانت راضية منه أو غير ذلك[32].

وبيعة علي رضي الله عنه أيضًا معلومة مشتهَرة في المدينة المنورة، فلا بدَّ أن فاطمة يأتيها زائرون، ومن هؤلاء أسماء بنت عميس، زوج أبي بكر الصديق رضي الله عنهما؛ فهل يستساغ ألّا يتحدّث معها أحد في هذا الأمر، وهو أمر جديد يستهوي الناس الحديث عنه؟!

ويرى الجويني "أن النسوة لا مدخل لهنّ في تخيّر الإمام وعقد الإمامة، فإنهن ما روجعن قط، ولو استشير في هذا الأمر امرأة لكان أحرى النساء وأجدرهنّ بهذا الأمر فاطمة عليها السلام، ثم نسوة رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين"[33].

علاوة على ذلك قيل: إن لفظة "إنه لم يبايع إلا بعد ستة أشهر" ليست في أصل الحديث، بل ربما كانت من إدراجات الزهري[34].

ووفق هذه المعطيات التي سبقت الإشارة إليها في هذه القضية يبدو أنه لم يكن لفاطمة رضي الله عنها رأي في موضوع الخلافة، وربما يقود ذلك إلى إقرارها بخلافة أبي بكر رضي الله عنه؛ إذ إن الصحيح أن جميع الصحابة رضي الله عنهم بايعوه بالخلافة، ولم يتخلّف أحد عن ذلك.

المبحث الرابع: إيذاء فاطمة رضي الله عنها:

ذكرت في مقدمة هذا البحث أن الرسول صلى الله عليه وسلم حذّر من إيذاء ابنته فاطمة رضي الله عنها، فقال: "**إنما فاطمة بضعة مني يؤذيني ما آذاها**"[35]، وأن في ذلك إيذاءً له صلى الله عليه وسلم. فحريّ بالصحابة وغيرهم أن يدفعوا عنها من يتعرّض لها بالإيذاء حتى بعد وفاتها، وبيان حقوقها علينا. وفي مقدمة الصحابة أبو بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم؛ فهم أولى الناس بالدفاع عنها.

ولكن بعض المصادر التاريخية، وغيرها من كتب الموضوعات، نقلت روايات تاريخية تتّهم فيها الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بأنهما هدما، أو أحرقا، وكشفا بيت فاطمة رضي الله عنها، حتى أسقطت جنينها (محسن)، وغيرها من الاتهامات التي تشير إلى علاقة عدائية بينهم.

ولكن بعض هؤلاء المؤرخين، وإن كان من علماء أهل السنة المشهورين، كان يتساهل في نقل الروايات التاريخية، ومن أبرز هؤلاء الإمام الطبري، الذي بيّن ذلك في مقدّمته، وحذّر من النقل عنه بدون تمحيص؛ لذا لا تؤخَذ هذه الأخبار من هذه المصنفات إلا بعد دراستها وتمحيصها.

وممن نظر في هذه الروايات من العلماء ليبيّن رأي أهل السنة في هذه القضية، وما مدى صحتها، لتتبيّن نوع العلاقة بينهم ابن تيمية، فيقول فيها: "وهذا كله دعوى مختلق، وإفك مفترى، باتفاق أهل الإسلام، ولا يروج إلا على من هو من جنس الأنعام"[36].

وأمّا عقلًا فلا يعقَل أن يسمح المهاجرون والانصار رضوان الله عليهم الذين قدّموا أرواحهم وأموالهم وأبناءهم، دفاعًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تؤذَى ابنته وهي بين ظهرانيهم. علاوة على ذلك فإن عليًّا رضي الله عنه شهد له بالشجاعة والإقدام، فكيف يَسمح بالتطاول عليها وإسقاط جنينها؛ فهذا اتّهام لعلي بن أبي طالب بالجبن والتخاذل؛ فمن العرف أن الرجل يموت دون أن يُداس أو يُؤذى أهله؛ ولذا فإن القصة لا تصحّ نقلًا ولا عقلًا، ولا عُرفًا.

---

(30) قال مسلم: هذا حديث يسوى بدنة، فقلت: يسوى بدنة؟! بل يسوى بدرة، وقال ابن كثير: وهذا إسناد صحيح محفوظ. البيهقي، السنن الكبرى، 16: 511 - 513، ح: 16616، 16617؛ ابن كثير، البداية والنهاية، 8: 91 - 92.

(31) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، 2: 10 - 11.

(32) مسلم، الصحيح، 4: 1890، ح: 2439.

(33) الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، 62.

(34) سوف يأتي الحديث عن إدراجات الزهري.

(35) مسلم، الصحيح، 4: 1903، ح: 2449.

(36) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، 8: 290.

كما تُرَدُّ هذه الرواية، تأكيدًا لكذبها، بأن محسن ابن فاطمة رضي الله عنها قد ورد أنه ولد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه هو من سمّاه، فقال ابن حجر عن هذه الرواية: إسناده صحيح. وأشار أيضًا إلى اتفاق أهل العلم على موته في حياة جدّه رسول الله صلى الله عليه وسلم[37].

وقد شكّك أحد المرجعيات الشيعية في صحة هذه القصة[38]، وعلّق على هذه القضية فقال: قضية ضرب الزهراء، ولطم خدها، مما لا يكاد يقبله وجداني، ويتقبله عقلي، وتقتنع به مشاعري، لا لأن القوم يتحرّجون ويتورّعون من هذه الجرأة العظيمة، بل لأن السجايا العربية، والتقاليد الجاهلية، التي ركّزتها الشريعة الإسلامية، وزادتها تأييدًا، وتأكيدًا، تمنع بشدّة ضرب المرأة، أو تمدّ إليها يد سوء، حتى إن في بعض كلمات أمير المؤمنين [علي ابن أبي طالب رضي الله عنه] ما معناه: أن الرجل كان في الجاهلية إذا ضرب المرأة يبقى ذلك عارًا في أعقابه ونسله[39].

وخلاصة القول أن تعرُّض فاطمة رضي الله عنه للأذى بعد وفاة أبيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصحّ منه شيء، وأن هذه القضية ليس لها أساس من الصحة، استنادًا إلى ما سبق من نفي العلاقة العدائية بينها وبين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، التي يروّج إليها من خلال هذه القضية.

المبحث الخامس: الميراث:

من المسلّم به أن الصحابة رضي الله عنهم لم يسمعوا جميعهم كل أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في حياته، فكان لهم رأي قبل أن يتبيّن لهم ما حدّث به رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن سرعان ما يتراجعون عن رأيهم، ويلتزمون بما ورد عنه. ومن ذلك اعتراض عائشة رضي الله عنها عندما سمعت أن المرأة تقطع الصلاة[40].

وهذا ما حصل عند ذهاب فاطمة رضي الله عنها لطلب ميراثها في تركة أبيها صلى الله عليه وسلم من خليفته أبي بكر رضي الله عنه، فوضّح لها ما ذكره الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه لا يورَّث، وأن ما تركه صدقة[41]؛ فأبو بكر رضي الله عنه كان متّبعًا لا مبتدِعًا.

وكان موقف فاطمة رضي الله عنها هو التسليم لما شرعه أبوها صلى الله عليه وسلم، بعدما تحدّث إليها أبو بكر رضي الله عنه في هذه المسألة، تصديقًا لروايته. فلا يظنَّ بفاطمة رضي الله عنها أنها خالفت ما روي لها عن أبيها صلى الله عليه وسلم، وحاشاها أن تتّهم أبا بكر رضي الله عنه بصحة الحديث، أو أن تخالفه. فهي إنما أتته تبحث عن حقّ لها وفق ما علمت، فلما تبيّن لها خلاف ذلك استجابت وسلّمت.

ومما يؤيّد ذلك روايات شيعية نقلت من المصادر الشيعية: "أن أبا بكر لما رأى غضب فاطمة قال لها: أنا لا أنكر فضلك وقرابتك من رسول الله عليه السلام، ولم أمنعك من فدك إلا امتثالًا بأمر رسول الله، وأشهد الله على أني سمعت رسول الله يقول: نحن معاشر الأنبياء لا نورّث، وما تركنا إلا الكتاب والحكمة والعلم، وقد فعلت هذا باتفاق المسلمين ولست بمتفرّد في هذا، وأما المال فإن تريدينها فخذي من مالي ما شئت لأنك سيدة أبيك وشجرة طيبة لأبنائك، ولا يستطيع أحد أن ينكر فضلك"، وكذلك تبين أنها رضي الله عنها رضيت وسلمت[42].

ومما يؤيد ذلك أيضًا أن عليًّا وأمهات المؤمنين رضي الله عنهم، زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، لم يطالبوا بميراثهم ذلك، لعلمهم بالحكم الشرعي، وصحة ما ذهب إليه أبو بكر رضي الله عنها. ولما آلت الخلافة إلى علي نفسه رضي الله عنه فعل ما فعله الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم من قبله، وكان باستطاعته توزيعه، إلا أنه لم يفعل ذلك لعلمه أنه ليس يورّث.

---

(37) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، 6: 192؛ ابن حجر، فتح الباري، 3: 156.

(38) البحراني، مرجعية المرحلة وغبار التغيير: دراسة علمية توضيحية لبعض الطروحات الفكرية والفقهية والتاريخية لسماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله، 115 - 116، 122، 232 - 233، 260.

(39) كاشف الغطاء، جنة المأوى، 63.

(40) ذكر عند عائشة رضي الله عنها أن مرور المرأة والحمار والكلب بين يدي المصلي رواية أبي هريرة، فقالت ردًّا على ذلك ومستدلّة بما كان يقع لها من الاعتراض بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي: قد شبهتمونا بالحمير والكلاب. والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة، فتبدو لي الحاجة، فأكره أن أجلس فأوذي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنسلّ من عند رجليه. انظر: البخاري، الصحيح، 1: 109، ح: 514.

(41) البخاري، الصحيح، 4: 79، ح: 3092.

(42) لصعوبة الوقوف على المصادر الشيعية نقلت عنها من المراجع السنية. انظر: ظهير، الشيعة وأهل البيت، 85. وهذه المصادر التي نقل منها هي: ابن ميثم البحراني صاحب شرح "نهج البلاغة"، والدنبلي صاحب "الدرة النجفية"، والمجلسي في كتابه "حق اليقين"

إذن لا يمكن القول إن أبا بكر رضي الله عنه غصب فاطمة رضي الله عنها حقها، أو أغضبها؛ بل استمرّت العلاقة جيّدة بينهما وبآل البيت عمومًا، حتى "إن أبا بكر وعمر قد أعطيا عليًّا وأولاده من المال أضعاف أضعاف ما خلّفه النبي صلى الله عليه وسلم من المال، ولم ينتفع واحد منهما منه بشيء، بل سلّمه عمر [أي ما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم] إلى علي والعباس رضي الله عنهم يليانه ويفعلان فيه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله. وهذا ما يوجب انتفاء التهمة عنهما في ذلك"[43].

ويؤيّد هذه الرواية السنية ما ذكرته بعض المصادر الشيعية من "أن أبا بكر قال لها - أي: فاطمة رضي الله عنها-: إن لك ما لأبيك، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من فدك قوتكم، ويقسم الباقي، ويحمل منه في سبيل الله، ولك على الله أن أصنع بها كما كان يصنع، فرضيت بذلك وأخذت العهد عليه به"[44].

والغريب في موضوع الميراث أن هنالك روايات شيعية ترى أن النساء ليس لهنّ حقّ في ميراث العقار؛ فكيف يدّعي أولئك مظلوميّتها وأخذ حقّها، وهي ليس لها حقّ كما تذهب تلك الروايات؟! فقد أورد الكليني روايةً تشير إلى أن النساء لا ترث من عقار الأرض شيئًا[45].

وأما القول بـ"أن فاطمة رضي الله عنها وعظت أبا بكر رضي الله عنه في قضية فدك، فكتب لها كتابًا بها، وردّها عليها، فخرجت من عنده، فلقيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمزّق الكتاب، فدعت عليه بما فعله أبو لؤلؤة"[46]، فهي رواية لم تصحّ، بل هي من الكذب الذي لا يشكّ فيه عالم، ولم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث، ولا يعرَف له إسناد، فالصدّيق رضي الله عنه لم يحصل منه أنه كتب فدكَ لأحد، لا لفاطمة ولا لغيرها، ولا هي دعت على عمر رضي الله عنهم[47].

المبحث السادس: غضب فاطمة رضي الله عنها:

كان الصحابة رضي الله عنهم إذا أتاهم أمر أو نهي التزموا به، ولا يُظنّ بهم غير ذلك، وقضية تحريم الخمر شاهدة على سرعة استجابتهم[48]، ولذا استجابت فاطمة رضي الله عنها لما سمعت حديث أبيها صلى الله عليه وسلم، ولم تعارضه، كما نوقش ذلك في المبحث الخامس.

ولكن ذكرت روايات في المصادر الحديثية تشير إلى غضبها، فهل غضبت حقًّا[49]، وهل اللفظة التي تدل على الغضب مدرَجة في الحديث، أم هي من أصل الحديث؟!

يمكن تقسيم الغضب في هذه الحادثة إلى نوعين: الأول: غضب فطريّ في الإنسان؛ وهو غضب فاطمة رضي الله عنها حين طلبت ميراثها حسب علمها، كما سبق لها أن غضبت عندما خطب علي رضي الله عنه ابنة أبي جهل، وذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت له: "يزعم قومك أنك لا تَغْضَبُ لبناتك"[50]، وهذا الغضب هو ما أميل إليه إن كان هنالك غضب حقيقةً؛ لكنه سرعان ما انتهى عندما سمعت حديث أبيها صلى الله عليه وسلم، وهذا هو التوجيه المناسِب له، وهو ما تؤيده الروايات الشيعية التي عُرِضت في المبحث الخامس.

وأما النوع الثاني فهو الغضب المستمرّ حتى مع سماع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا ما لا يُظنّ منها؛ ولكن بعض المصادر السنية والشيعية تفيض بذلك؛ ولذا لا بدّ من جمع روايات غضبها على أبي بكر رضي الله عنه حتى يتبيّن لنا هل الغضب مدرَج في الحديث، أما أنه في أصل الحديث حقيقةً.

جاءت روايات غضب فاطمة رضي الله عنها كلها عن طريق الزهري في المصادر الحديثية فيما وقفت عليه[51]. وفي المقابل هناك روايات حديثية عن طريق الزهري ولكن ليس فيها إشارة إلى غضبها[52]، كما أن هناك روايات ليست عن طريق الزهري، وليس فيها دلالة على غضبها[53]. يقود هذا الاختلاف في الروايات التساؤل: هل هذه اللفظة مدرَجة؟

---

(43) ابن تيمية، منهاج السنة، 4: 220 - 221.

(44) ظهير، الشيعة وأهل البيت، 85.

(45) الكليني، الكافي، 7: 128.

(46) الحلي، منهاج الكرامة، 104.

(47) الشيخ، عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، 3: 1015.

(48) من صور استجابة الصحابة رضوان الله عليهم لتحريم الخمر ما ذكر عنهم أنهم صبوا ما في آنية الخمر حين نزل القرآن بتحريمها، وهم يقولون: انتهينا ربنا! انتهينا ربنا! انظر: البخاري، الصحيح، 7: 105، ح: 5582.

(49) البخاري، الصحيح، 4: 79، ح: 3093، 5: 139، ح: 4240.

(50) البخاري، الصحيح، 5: 22، ح: 3729.

(51) ابن حنبل، المسند، 1: 205، ح: 26، 1: 222، ح:54؛ البخاري، الصحيح، 4: 79، ح: 3093، 5: 139، ح: 4240؛ مسلم، الصحيح، 3: 1380، ح: 1759؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، 1: 196 - 197؛ الطحاوي، شرح مشكل الآثار، 1: 137، ح: 143؛ ابن حبان، صحيح ابن حبان، 11: 152، ح:

للإجابة عن هذا التساؤل: هل للزهري إدراجات في الأحاديث التي يرويها، وقفت على بحوث علمية تفيد أن للزهري زيادات وبلاغات ترد في بعض الأحاديث التي يرويها، ومن تلك البحوث العلمية: رسالة دكتوراه: "بلاغات ابن شهاب الزُّهْرِيّ وإدراجاته في الكتب الستة"، و"بلاغات الإمام الزُّهْرِيّ وإدراجاته في صحيح البخاري"؛ ولم يتطرّقا للفظة "أنها غضبت". وقال الخميس عن حديث عائشة رضي الله عنها من رواية الزهري: الظاهر أن هذه كلها إدراجات من الزهري، فقد كان له تلاميذ كثر، وهو من أشهر الرواة، وكان من عادته عندما يحدّث بالحديث أحيانًا أن يشرح، فيروي عنه تلاميذه، ويشرح في أثناء الحديث، حتى يحدّث الحديث أكثر من مرة، وفي أكثر من وقت، وفي أكثر من مجاميع، مجموعة من هنا، ومجموعة من هنا، فبعض تلاميذه حينما يروون عنه هذا الحديث لا يذكرون فيه "بايع بعد ستة أشهر"، ولا يذكرون "غضبت فاطمة"؛ وبعضهم يذكر هذا، فقال أهل العلم: الظاهر أن الزهري عندما حدّث بهذا الحديث حديث عائشة ليس في قول عائشة أن فاطمة رضي الله عنهما غضبت، ولا في قول عائشة أن عليًّا بايع بعد ستة أشهر، أو أنه كان لم يبايع قبل ذلك، وإنما هذا مما أضافه الزهري في أثناء ذكره الحديث - يشرح أو يضيف أشياء - يقولون عنها "بلاغات"، وهذه البلاغات ليس لها أسانيد، وهي إدراجات يدرجها الزهري في أثناء الحديث أحيانًا...؛ وبالتالي فالذي توصّلت إليه أن قوله: "لم يبايع" مدرَجة، وكذا "أنها غضبت" مدرَجة[54].

ففي هذه المسألة إن كان هنالك غضب، وإذا قيل ذلك تجوّزًا، فهو غضب طبيعي، ولا تنبني عليه أحكام شرعية، كغضبها على عليّ زوجها[55]، ولكن سرعان ما رضيت عندما علمت بحديث أبيها صلى الله عليه وسلم، وهذا ما تشير إليه بعض الروايات الشيعية التي عُرضت من قبل؛ ولكن أميل إلى أن هذه اللفظة مدرَجة، بناء على اختلاف الروايات التي رُويت عن الزهري، وكذلك الروايات التي ليست عن طريقه، وكذلك قول العلماء إن للزهري إدراجاتٍ[56]، وكذلك البحوث العلمية التي تثبت إن للإمام الزهري بلاغات وإدراجات، وكذلك ترجيح الخميس إنها مدرجة، والله أعلم.

المبحث السابع: هجران فاطمة لأبي بكر رضي الله عنهما:

يقسم الهجر إلى أقسام: هجر محرّم، وهو هجر المسلم لأخيه المسلم بلا عذر شرعي فوق ثلاث ليالٍ، وهجر مؤقت كما هجر الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة رضي الله عنهم الذين تخلّفوا عن غزوة تبوك، وهو هجر للمصلحة، والثالث هجر جائز وهو هجر الأعداء من أهل الديانات الأخرى، ويمكن أن يُلحَق بهذه الأقسام قسم لا يدخل في الأحكام الشرعية، كأن لا تذهب إلى شخص معيّن لا لهجره، وإنما لأنك ليس لك حاجة عنده، وإنما أيضًا لأنه ليس ممن تجب صلتهم.

وأمّا ما يتعلّق بالحديث عن موضوع المبحث فقد أورد البخاري في صحيحه أن فاطمة هجرت أبا بكر رضي الله عنهما فلم تكلّمه حتى ماتت[57]، فإلى أي قسم يمكن عزو هجرها هذا لأبي بكر؟

4823، 14: 573، ح: 6607؛ الطبراني، مسند الشاميين، 4: 198، ح: 3097؛ ابن أبي صفرة، المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، 2: 337، ح: 1114؛ البيهقي، السنن الكبرى، 13: 124 - 125، ح: 12860 - 12861.

(52) ابن حنبل، المسند، 1: 188، ح: 9، 1: 222، ح: 58؛ البخاري، الصحيح، 5: 20، ح: 3711، 3712، 8: 149، ح: 6725، 6726؛ مسلم، الصحيح، 3: 1381، ح: 1759؛ ابن شبة، تاريخ المدينة، 1: 197، 207؛ أبو داود، سنن أبي داود، 3: 142، ح: 2968؛ النسائي، السنن الكبرى، 4: 329، ح: 4427؛ النسائي، السنن الصغرى، 7: 132، ح: 4141؛ ابن الجارود، المنتقى من السنن المسندة، 276، ح: 1098؛ أبو عوانة، مستخرج أبي عوانة، 4: 250، ح: 6677، 4: 251 - 252، ح: 6679، 4: 253، ح: 6682؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، 2: 4، ح: 2959؛ الطبراني، المعجم الأوسط، 4: 104، ح: 3718، 5: 26، ح: 4578؛ البغوي، شرح السنة، 11: 142، ح: 2741؛ أبو يعلى، مسند أبي يعلى، 1: 45، ح: 43؛ الصنعاني، المصنّف، 5: 471، ح: 9774؛ البيهقي، السنن الكبرى، 13: 547، ح: 13529، 20: 424، ح: 20531؛ البيهقي، الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، 7: 449، ح: 5513.

(53) ابن حنبل، المسند، 1: 241، ح: 79؛ أبو داود، سنن أبي داود، 3: 144، ح: 2973؛ الترمذي، سنن الترمذي، 4: 157، ح: 1608، 1609؛ البصري، معجم ابن الأعرابي، 2: 862، ح: 1797، 3: 1112، ح: 2401؛ ابن عساكر، معجم الشيوخ، 1: 413، ح: 497، 2: 974، ح: 1245؛ البيهقي، معرفة السنن والآثار، 9: 277، ح: 13166؛ البيهقي، السنن الكبرى، 13: 130 - 131، ح: 12868، 12869.

(54) الخميس، برنامج من القلب إلى القلب، قناة صفا، 6 أبريل 2009م،

https://m.youtube.com/watch?v=NnQ4688gVYY

(55) البخاري، الصحيح، 5: 22، ح: 3729.

(56) السيوطي، تدريب الراوي، 1: 322؛ السنيكي، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، 1: 283.

(57) البخاري، الصحيح، 5: 139، ح: 4240.

قال ابن حجر: "إنما كان هجرها انقباضًا عن لقائه وترك مواصلته، وليس هذا من الهجران المحرّم، وأما المحرّم من ذلك أن يلتقيا فلا يسلّم أحدهما على صاحبه، ولم يروِ أحد أنهما التقيا وامتنعا من التسليم، ولو فعلا ذلك لم يكونا متهاجرَيْن إلا أن تكون النفوس مظهِرة للعداوة والهجران، وإنما لازمت بيتها فعبّر الراوي عن ذلك بالهجران"[58].

وممن يرجّح أن هذه اللفظة مدرَجة ما ورد من رواية أخرى في صحيح البخاري، وفيها زيادة "قال" بعد حديث أبي بكر رضي الله عنه عن الميراث، وتقول الرواية: "قال: فهجرته فاطمة، فلم تكلمه حتى ماتت"[59]، وقد علّق شيخ الأزهر على هذه الرواية قائلًا: "إن قصة الهجر صدَّرها بـ"قال" بعد متن الحديث، وبالتالي فإن الضمير لا يعود على السيدة عائشة؛ إذ لو كان يعود عليها لقيل: "قالت"، وهذا يسمّى في علم الحديث "إدراج"، أو قول مدرَج، يعني ليس من متن الحديث، فالضمير في "قال" يعود على محمد بن شهاب الزهري، وتكون قصة الهجر ليست منسوبةً لصحيح البخاري، وإنما هي قول مدرَج، والإدراج لون من ألوان التدليس والإرسال عند علماء الحديث، لأنه يسبب خلطًا في الفهم، كما أن المتتبع للروايات الأخرى التي وردت فيها هذه القصة لا يجد فيها قصة الهجر؛ مما يدلّ على أن هذا القول قول مدرَج في رواية منفردة، وهي من اجتهاد وفهم الراوي، أما باقي الروايات فتخلو من هذا الكلام"[60]، وفي المقابل أشار ابن رجب إلى أن مراسيله: "أوهى المراسيل وأضعفها"[61]، هذا من ناحية النقل.

وأما من ناحية العقل فلا يعقل ممن يعرف خطورة هجر المسلم فوق ثلاث ليالٍ ثم يهجُر أخاه، فكيف لمن تربّت في بيت النبوة أن تفعل ذلك، وحاشاها من ذلك! وهناك مؤشّرات تدلّ على أنه لم يكن هنالك هجران، ومنها حبّ أبي بكر لأبناء فاطمة رضي الله عنهم، فقد "حمل الحسن وهو يقول: بأبي شبيه بالنبي، ليس شبيهًا بعلي، وعلي يضحك"[62]، فكيف يحمل ابن من كان بينها وبينه هجران؟! وكيف يسمح علي بذلك؟! بل لقد نال هذا الأمر استحسانه، كما في الحديث، وقد قال ابن حجر: إن أبا بكر رضي الله عنه عاد فاطمة رضي الله عنها، فقال لها علي رضي الله عنه: هذا أبو بكر يستأذن عليك، قالت: أتحب أن آذن له؟ قال: نعم. فأذنت له فدخل عليها فترضّاها حتى رضيت. وهو وإن كان مرسلًا فإسناده إلى الشعبيّ صحيح، وبه يزول الإشكال في هجرها لأبي بكر[63]، وأشار العجلي إلى أن "مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل إلا صحيحًا"[64].

ولكن هذه الرواية التي أوردها ابن حجر فيها إشارة إلى ما يوحي بوجود هجر؛ فهل كان هنالك هجر حقًّا؟! فلماذا ترضّاها إن لم يكن هنالك هجر؟

التوجيه المناسب لهذه الرواية من وجهة نظر الباحث أن الإنسان إذا رأى أن أخاه مغادر هذه الدنيا فإنه يطلب منه أن يسامحه ويبيحه، والعكس كذلك أن أهل هذا المتوفى وذويه من بعده فهل يقال عنه أنه كان بينهما خصومة، فما بالك إذا كان من سيرحل عن هذه الدنيا هي فاطمة رضي الله عنه، ومن يطلب رضاها هو أقرب الناس من الرسول صلى الله عليه وسلم وأعلم الناس بحقّهم، فلا يضير أن يحدث ذلك من أبي بكر رضي الله عنه.

وبناء على ما سبق فلا يصحّ نقلًا ولا عقلًا أن يكون بينهما رضي الله عنهما هجر محرم. ويشير ابن أبي الحديد المعتزلي إلى رضاها[65].

وهنالك في آخر الرواية كلمة "فلم تكلمه"، وهي تحتمل معنيين: الأول: الهجران، وقد بيّنا معاني الهجران آنفًا، والثاني إن صحّت هذه الكلمة فهي تعني عدم الحديث في هذا المال، فقال ابن حجر: "ووقع عند عمر بن شبة من وجه آخر عن معمّر فلم تكلمه في ذلك المال، وكذا نقل الترمذي عن بعض مشايخه أن معنى قول فاطمة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهم: "لا أكلّمكما"؛ أي في هذا الميراث[66]؛ وهذا هو الأقرب للصحة، إن صحّت هذه اللفظة، وهذا الذي يظنّ بها، وهو التوجيه الصحيح للعبارة.

(58) بدر الدين العيني، عمدة القاري، 15: 20.

(59) البخاري، الصحيح، 8: 149، ح: 6725.

(60) "الإمام الأكبر في حديثه الأسبوعي: قصة هجر السيدة فاطمة لأبي بكر الصديق باطلة"، جريدة صوت الأزهر، 4 يناير 2016م https://www.azhar.eg/sawtalazhar/details/ArtMID/2232/ArticleID/1087/

(61) ابن رجب، فتح الباري، 7: 367.

(62) البخاري، الصحيح، 5: 26، ح: 3750.

(63) ابن حجر، فتح الباري، 6: 202.

(64) الذهبي، تذكرة الحفاظ، 1: 63.

(65) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 2: 57.

(66) ابن حجر، فتح الباري، 6: 202.

المبحث الثامن: العلاقات الاجتماعية بين فاطمة وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم:

يلحظ أن العلاقات بين فاطمة وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم يمكن تقسيمها إلى قسمين: الأول: في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، والثاني: بعد وفاته. فأما العلاقات بينهم في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم فلم تذكر الروايات أي علاقات عدائية، حتى بين فاطمة وعائشة رضي الله عنهما، بل وردت روايات عن عائشة تثني فيها جميعها على فاطمة، وهي معلومة عند أهل السنة.

ولكن هناك من الشيعة من يدّعي أن هنالك عداوة بغضاء بينهما، على الرغم من أنهم يستدلّون بأحاديث يروونها عن عائشة تدلّ على فضل فاطمة رضي الله عنهما؛ فقد جمع الباحث الشيعي جعفر الهادي نحو أربعين حديثًا عن عائشة تتحدّث عن فضل فاطمة بعنوان: "السيدة فاطمة الزهراء عن لسان عائشة زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم"؛ وهذا يدلّ على مكانة فاطمة عند عائشة.

ولم تكن العلاقة بينهما محدودة، كالعلاقات الاجتماعية الدارجة، بل كان هنالك حبّ متبادَل، فكانت فاطمة تحبّ عائشة رضي الله عنهما امتثالًا لأمر والدها رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذي قال لفاطمة: "أي بنية، ألست تحبين ما أحبّ؟ فقالت: بلى، قال: فأحبي هذه"[67].

وقال أبو بكر رضي الله عنه في حبّ قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده، لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبّ إليَّ أن أصل من قرابتي"[68]. ومما يدلّ على قوة العلاقة بينهم ومتانتها ما أشار إليه المجلسي بقوله: "وهاجرت فاطمة مع أمير المؤمنين ونساء المهاجرين، وكانت عائشة فيمن هاجر معها"[69].

كما وردت رواية تدلّ على مكانة فاطمة رضي الله عنها عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ قال لها: "والله ما كان أحد أحبَّ إليَّ من أبيك، ولا أحد أحبَّ إليَّ بعد أبيك منك"[70].

وأما بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فقد كان هنالك زيارات بينهم، فتشير الروايات التي وردت عن عائشة رضي الله عنها أنها اجتمعت بفاطمة رضي الله عنها وسألتها عن الحديث الذي سارّ به رسول الله صلى الله عليه وسلم لها عندما زارتهم قبيل وفاته[71].

وأما العلاقات بين فاطمة وأسماء بنت عميس رضي الله عنهما، زوج أبي بكر الصديق، فكانت طيبةً؛ إذ كانت أسماء تزورها حتى وفاتها.

وبهذا يتبيّن أن هنالك علاقات ودّ وتبادل زيارات بين فاطمة وآل أبي بكر حتى وفاتها.

المبحث التاسع: وفاتها، والصلاة عليها رضي الله عنها:

مرضت فاطمة رضي الله عنها بعد وفاة أبيها صلى الله عليه وسلم، واختلف في مدّة مرضها، فقيل: أيام، وقيل: طال بها مرضها، وانصرف علي بن أبي طالب رضي الله عنه للعناية بها[72]، إلى أن توفيت، واختلف فيمن غسّلها، ولكن الأرجح أن عليًّا هو نفسه من غسّلها[73].

ولكن هل دفنت ليلًا؟ ولماذا؟ وهل علم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما بوفاتها؟ وهل صلّيا عليها؟

تُحمَل وصيتها بأن تُدفَن ليلًا على حرصها على الزيادة في التستّر[74]، وقد أورد الحاكم في مستدركه رواية تدلّ على هذا الأمر، عندما طلبت فاطمة رضي الله عنها من أسماء بنت عميس رضي الله عنها أن تصنع لها نعشًا[75].

ولما توفيت فاطمة رضي الله عنها لم يؤذَن أبو بكر رضي الله عنه بوفاتها[76]، وعلّق ابن حجر على هذه الرواية قائلًا: "ولعله [أي علي رضي الله عنه] لم يُعلِم أبا بكر بموتها لأنه ظنّ أن ذلك لا يخفى عنه، وليس في الخبر ما يدلّ على أن أبا بكر لم يُعلَم بموتها ولا صلّى عليها"[77]. وهذا هو التوجيه الصحيح للرواية.

---

(67) مسلم، الصحيح، 4: 1890، ح: 2442.

(68) مسلم، الصحيح، 3: 1380، ح: 1759.

(69) المجلسي، بحار الأنوار، 10: 523 - 526.

(70) ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، 5: 365، ح: 2952.

(71) مسلم، الصحيح، 4: 1905، ح: 2450.

(72) ابن هبيرة، الإفصاح عن معاني الصحاح، 1: 74؛ ابن ناصر الدين، جامع الآثار في السير ومولد المختار، 3: 494؛ ابن حجر، فتح الباري، 7: 494.

(73) المديهش، فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم، 3: 481.

(74) ابن حجر، فتح الباري، 7: 494.

(75) الحاكم، المستدرك، 3: 177، ح: 4763.

(76) البخاري، الصحيح، 5: 139، ح: 4240.

(77) ابن حجر، فتح الباري، 7: 494.

إن شخصية كفاطمة رضي الله عنها لا بدّ أن أهل المدينة جميعهم كانوا يتابعون مرضها لمكانتها عندهم، وكذلك لا بدّ لخبر وفاتها أن ينتشر في المدينة.

وأشارت بعض الروايات، وإن كانت ضعيفة، إلى أن أبا بكر رضي الله عنه صلّى عليها[78]. والصحيح أن مَن صلّى عليها هو زوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما صلّيا عليها، وأنه ما من رواية صحيحة تثبت أنهما لم يصلّيا عليها. كما جاءت الأخبار الصحيحة عن حبّ الصحابة عامة والشيخين رضي الله عنهم خاصةً لآل البيت، فكيف يتركان الصلاة على فاطمة رضي الله عنها؟!

وقد يقول قائل: إنها توفيت بالليل ودفنت ولم يُعلَم بذلك أبو بكر ولم يبلّغ، وأن هنالك أحداثًا في المدينة مشابهة، ومنها وفاة الجارية التي كانت تقمّ المسجد وتوفّيت ولم يبلّغ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعندما مرّ على البقيع وجد قبرًا جديدًا، فسأل عن صاحبه فعرفها فقال: "أفلا آذنتموني بها"؟ فما منع الصحابة ألّا يخبروه إلا عدم إيذائه[79]، ولكن هذا التعليل ليس بصحيح، خاصةً أن المتوفاة شخصية مهمّة هي فاطمة ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم، فلا بد أن خبر وفاتها انتشر في أرجاء المدينة سريعًا؛ فهي بقية رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة:

توصّل البحث إلى عدد من النتائج التي تبيّن تعدّد العلاقات بين فاطمة وأبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وهي:

- العلاقة الراسخة بين بيت آل الرسول صلى الله عليه وسلم، وآل أبي بكر؛ إذ هاجروا إلى المدينة معًا.
- لم يكن عدم تزويج فاطمة لأبي بكر ولا لعمر رضي الله عنهما قدحًا فيهما، بل كان لصغر سنّها، بل لقد تزوّج عمر بابنتها أم كلثوم؛ وهذا يدلّ على أن العلاقة ليس عدائية، وكذلك كان لأبي بكر وعمر دور في تزويج فاطمة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم.
- لم يعيّن الرسول صلى الله عليه وسلم أحدًا بعينه خليفةً؛ وإنما بايع المسلمون أبا بكر رضي الله عنه بالخلافة، ومنهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- لم يثبت أن فاطمة رضي الله عنها اعترضت على خلافة أبي بكر رضي الله عنه؛ بل خاطبته بالخلافة، وذهبت إليه لطلب أمر دنيويّ، مع علمها لو أن لزوجها حقًّا شرعيًّا لقدّمته على هذا الأمر، ففي ذهابها إقرار بخلافة الصدّيق رضي الله عنه.
- لم تثبت صحة الروايات التاريخية بأن فاطمة رضي الله عنها أوذيت، بل أنكر بعض علماء الشيعة هذا الأمر.
- لم يثبت أن لفاطمة رضي الله عنها ميراثًا من والدها الرسول صلى الله عليه وسلم، ولذلك لما علمت بالحكم رضيت بذلك، ولم يكن بينها وبين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أي خلاف في هذه المسألة.
- ثبت أن للأمام الزهري إدراجات في الأحاديث، وهي ليست من أصله؛ ولذلك فإن لفظة "غضبت"، أو "وجدت" هي من هذه الإدراجات، وإن قيل إنها غضبت تجوّزًا فهو غضب طبيعي لا تنبني عليه أحكام شرعية، وهذا ما تشير إليه بعض الروايات الشيعية.
- ثبت أن أبا بكر وزوجته وابنته رضي الله عنهم زاروا فاطمة رضي الله عنها، ولم يكن بينهما هجران محرّم.
- تشير لفظة "لم تكلمه" إلى أن فاطمة رضي الله عنها لم تفاتح أبا بكر رضي الله عنه في موضوع الميراث بعدما تبيّن لها صحّة موقفه.
- دفنت فاطمة رضي الله عنها ليلًا زيادة في الستر لها، ولم يبلَّغ أبو بكر رضي الله عنه بذلك لأن خبر وفاتها حدث عظيم، ولا بدّ أن الجميع قد علم به، ومنهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فصلّيا عليها، وأمّهم في الصلاة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

التوصيات:

- عدم التسليم بالروايات التاريخية دون تمحيص وتدقيق.
- دراسة الرواية التي أشارت إلى تأخّر بيعة علي بن أبي طالب كما وردت في صحيح البخاري دراسة نقدية مقارنة.
- إجراء دراسات مقارنة أخرى في موضوعات وردت فيها روايات متضاربة، كخبر سقيفة بني ساعدة، وعلاقة خالد بن الوليد بعمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(78) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 8: 24.

(79) البخاري، الصحيح، 2: 475، ح: 11217.

وختامًا نسأل الله أن يتجاوز عن التقصير والزلل، هذا والله أعلم، وأحكم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:

- القرآن الكريم.
- ابن أبي حديد، عبدالحميد بن هبة الله (ت: 656هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1378هـ/ 1959م.
- ابن أبي صفرة، المهلب بن أحمد (ت: 435هـ)، المختصر النّصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الرياض: دار التوحيد، دار أهل السنة، 1430هـ/ 2009م.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت: 287هـ)، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، الرياض: دار الراية، 1411هـ/ 1991م.
- ابن الجارود، عبدالله بن علي (ت: 307هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، 1408هـ/ 1988م.
- ابن العربي، محمد بن عبدالله (ت: 543هـ)، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرّج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبدالقادر عطا، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م.
- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (ت: 728هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ/ 1986م.
- ابن حبان، محمد بن حبان (ت: 354هـ)، صحيح ابن حبان، ترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ/ 1988م.
- ابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود؛ علي محمد معوّض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ/ 1986م.
- ابن حجر، أحمد بن علي (ت: 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، أخرجه وصحّحه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، تعليقات: عبدالعزيز ابن باز، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت: 241هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد وآخرين، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (ت: 795هـ) ، فتح الباري، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين – القاهرة (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1714هـ/1996م.
- ابن سعد، محمد بن سعد (ت: 230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ/ 1990م.
- ابن شبّة، عمر (ت: 173هـ)، تاريخ المدينة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة: طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، 1399هـ.
- ابن عساكر، علي بن الحسن (ت: 571هـ)، معجم الشيوخ، تحقيق: وفاء تقي الدين، دمشق: دار البشائر، 1421هـ/ 2000م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت: 774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مصر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1418هـ/ 1997م.
- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله (ت: 842هـ)، جامع الآثار في السير ومولد المختار، تحقيق: نشأت كمال، الفيوم: دار الفلاح، 1431هـ/ 2010م.
- ابن هبيرة، يحيى بن هبيرة (ت: 560هـ)، الإفصاح عن معاني الصحاح، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم، الرياض: دار الوطن، 1417هـ.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت: 275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.
- أبو سعيد بن الأعرابي، أحمد بن محمد (ت: 340هـ)، معجم ابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الدمام - المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي، 1418هـ/ 1997م.
- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق النيسابوري (ت: 316هـ)، مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت: دار المعرفة، 1419هـ/ 1998م.
- أبو يعلى، أحمد بن علي التميمي (ت: 307هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ/ 1984م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، الصحيح، تحقيق: محمد زهير الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.

- البغوي، الحسين بن مسعود (ت: 510هـ، أو 516هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، ط2، بيروت/ دمشق: المكتب الإسلامي، 1403هـ/ 1983م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت: 458هـ)، الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود ابن عبد الفتاح أبو شذا النحال، القاهرة: الروضة للنشر والتوزيع، 1436هـ/ 2015م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت: 458هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: عبدالله التركي، القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، 1432هـ/ 2011م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت: 458هـ)، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي/ دمشق-بيروت/ حلب -دمشق/ المنصورة -القاهرة: جامعة الدراسات الإسلامية، دار قتيبة، دار الوعي، دار الوفاء، د. ت.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: محمود شاكر وآخرين، ط2، مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ/ 1975م.
- الجويني، عبدالملك بن عبدالله (ت: 478هـ)، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: عبدالعظيم الديب، ط2، مصر: مكتبة إمام الحرمين، 1401هـ
- الحاكم، محمد بن عبدالله (ت: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1990م.
- الحلي، الحسن بن يوسف (ت: 742هـ)، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، قم/ مشهد: مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية، د. ت.
- الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، وضع حواشيه: زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م.
- الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ/ 1982م.
- السنيكي، زكريا بن محمد (ت: 926هـ)، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، يروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/ 2002م.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة، د.ت.
- الصنعاني، عبدالرزاق بن همام (ت: 211هـ)، المصنف، حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ
- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت: 360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، د. ت.
- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت: 360هـ)، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1984م.
- الطبري، محمد بن جرير (ت: 310هـ)، تاريخ الرسل والملوك، ط2، بيروت: دار التراث، 1387هـ
- الطحاوي، أحمد بن محمد (ت: 321هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ/ 1494م.
- الطحاوي، أحمد بن محمد (ت: 321هـ)، شرح معاني الآثار، حقّقه وقدّم له: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، بيروت: عالم الكتب، 1414هـ/ 1994م.
- ظهير، إحسان إلهي (ت: 1407هـ)، الشيعة وأهل البيت، لاهور: إدارة ترجمان السنة، د. ت.
- العيني، محمود بن أحمد بدر الدين (ت: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- القسطلاني، أحمد بن محمد (ت: 923هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط7، مصر: المطبعة الأميرية، 1323هـ
- الكليني، محمد بن يعقوب (ت: 329هـ)، الكافي، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي الغفاري، ط3، طهران: دار الكتب الإسلامية، 1367هـ
- مسلم بن الحجاج القشيري (ت: 261هـ)، الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- النسائي، أحمد بن شعيب (ت: 303هـ)، السنن الصغرى، تحقيق: عبدالفتاح غدة، ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ/ 1986م.
- النسائي، أحمد بن شعيب (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسن عبدالمنعم، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدّم له: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م.
- النسائي، أحمد بن شعيب (ت: 303هـ)، المجتبى من السنن، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ/ 1986م.
- اليحصبي، عياض بن موسى القاضي (ت: 544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، تونس، القاهرة: المكتبة العتيقة، دار التراث، 1978م.

- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب (ت: 284، أو 298هـ)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق: عبدالأمير مهنا، بيروت: شركة الأعلمي للمطبوعات، 1431هـ/ 2010م.

ثانيًا: المراجع:

- الألباني، محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1416هـ/ 1996م.
- البحراني، جعفر الشاخوري، مرجعية المرحلة وغبار التغيير - دراسة علمية توضيحية لبعض الطروحات الفكرية والفقهية والتاريخية لسماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله، بيروت: دار الأمير، 1998م.
- الزرقاني، محمد بن عبدالباقي (ت: 1122هـ)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/ 1996م.
- السندي، محمد بن عبدالهادي (ت: 1138هـ)، حاشية السندي على سنن النسائي، ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406هـ/ 1986م.
- شيبة الحمد، عبدالقادر (ت: 1440هـ)، فقه الإسلام «شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام»، مطابع الرشيد: المدينة المنورة، 1402هـ/ 1982م.
- الشيخ، ناصر بن علي، عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ط3، الرياض: مكتبة الرشد، 1421هـ/ 2000م.
- كاشف الغطاء، محمد حسين (ت: 1294هـ)، جنة المأوى، تحقيق: محمد علي الطباطبائي، تقديم وترتيب: مهدي الأنصاري القمي، قم: مؤسسة الشهيد الأنصاري القمي لإحياء التراث، 1429هـ.
- المجلسي، محمد باقر (ت: 1111هـ)، بحار الأنوار الجامعة الدرر أخبار الأئمة الأطهار، قم: إحياء الكتب الإسلامية، 1430هـ.
- المديهش، إبراهيم بن عبدالله، فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم سيرتها - فضائلها - مسندها رضي الله عنها: دراسة حديثة موضوعية، الرياض: دار الآل والصحب الوقفية، 1440هـ.

ثالثًا: المقابلات والصحف الإعلامية:

- جريدة صوت الأزهر، الإمام الأكبر في حديثه الأسبوعي: قصة هجْر السيدة فاطمة لأبى بكر الصديق باطلة، 4 يناير 2016م: https://www.azhar.eg/sawtalazhar/details/ArtMID/2232/ArticleID/1087/.
- الخميس، عثمان محمد، قابله: أسامة خضر، برنامج من القلب إلى القلب، قناة صفا، 6 أبريل 2009م: https://m.youtube.com/watch?v=NnQ4688gVYY